الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الاتصال

مداخلة معالي السيد حسن رابحي، وزير الاتصال

الناطق الرسمي للحكومة، وزير الثقافة بالنيابة

فـــــــي

منتدى يومية "الشعب"

حول موضوع "المعلومة المغلوطة Fake News وكيفية التصدي لها"

يوم الاثنين 21 أكتوبر 2019

السيدة أمينة دباش، الرئيسة المديرة العامة لجريدة الشعب؛

السيدات والسادة الضيوف الكرام؛

السيدات والسادة إطارات المؤسسة؛

الحضور الكرام؛

لقد أضحى استعمال الإنترنيت مصدرا عالميا ثمينا ولا غنى عنه لممارسة الإعلام وللتزود بالمعارف، لكنه أفضى بالمقابل إلى الكشف عن أحد أوجه الإنترنيت الأكثر رعبا وإثارة للانشغال والتي أصبحت فضاء مفضلا لما أصبح يعرف بالمعلومات أو الأخبار الكاذبة « **fake news** ».

إن انعكاسات هذا الشكل من التضليل الإعلامي تجاوزت حدود الفضاء الافتراضي لتمتد إلى الحياة الحقيقية حيث تتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالجانب السياسي لشأن الدول وتزيد من حالة الأزمات توترا واشتعالا.

إننا والحال هذه أمام ظاهرة مجتمعية حقيقية تهدد النقاش العام وتمنع في بعض الأحيان من إجراء حوار متوازن بين الأطراف غير المتوافقة بل إنها تعيق الممارسة السليمة لحرية التعبير.

ومن هنا فإن الأخبار الكاذبة تشكل تهديدا عندما تمتد ممارستها إلى حد تقرير مصير الانتخابات والمترشحين مؤثرة بذلك على الرأي العام وموجهة للتصورات ومحولة للتوجهات إلى غاية مصادرة الإرادة الشعبية عن طريق التضليل.

حيال هذا الوضع فإن العديد من الدول المعرضة لهذه الآفة تجنح إلى سن الإطار التشريعي الكفيل بتنظيم عملية تداول الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي بشكل أكثر صرامة وانضباطا.

إن خطورة الأخبار الكاذبة **fakenews** على شبكات التواصل الاجتماعي تتجلى بتشبيه حالة الغش هذه بما يحدث من خسارة وفقدان الثقة في سوق الألماس عندما تستبدل الأحجار الكريمة الأصيلة بأخرى مقلدة ومزورة.

ففي سوق الأخبار كما في سوق الأحجار الكريمة قد تسجل حالات التضليل والخطأ و الكذب إلا أن ظاهرة الأخبار الكاذبة على شبكات التواصل الاجتماعي وبالنظر إلى حجم تأثيرها البليغ تشكل مصدرا خبيثا لهيكلة وتوجيه الواقع.

إن التزييف والتقليد يصيب كل ما هو أصيل وحقيقي من معلومات وألماس بالشك والخلل جراء طغيان الأخبار الكاذبة التي تلقى الرواج بما توفره من إثارة تجلب رواد التواصل الاجتماعي

وبما تروجه من توجهات تآمرية يعتمدها الشباب،خطأ، كحقيقة مسلمة .

فالأخبار الكاذبة لا تخدم سوى صناعها الذين يستعملونها لأغراض الدعاية السياسية أو الانتخابية وأحيانا لأغراض مالية محضة من خلال الزخم الإشهاري وما يخلفه من متابعة ومشاهدة وتقاسم للأخبار وهو ما يعطيها مستوى عال من التنافسية كمنتوج إعلامي يشجع على بروز سوق جديدة للإعلام على شبكات التواصل الاجتماعي.

في هذا الخضم فإن الأخبار الكاذبة أو المغلوطة أصبحت منافسا حقيقيا للمعلومة التي تنتجها وسائل الإعلام التقليدية وهي الوسائل التي تراجعت كثيرا في استقطاب فئة الشباب على الخصوص.

إن مواجهة الأخبار الكاذبة ،من حيث المحتوى،لا تنحصر في شبكة التواصل الاجتماعي ولكن تكمن في مقاربة متجددة للإعلام في وسائل الاتصال التقليدية التي تعد بامتياز المنتج المهني والأخلاقي للمعلومة الرسمية ،المسؤولة والموثوقة والتي يجب أن تعطي للمحتوى الإعلامي أو الإخباري عوامل بث أكثر نجاعة وتحيينا، تسمح من خلال نوعيتها وحجمها من ضمان حضور أكثر أهمية لهذه الوسائل على الشبكة.

علاوة على هذا البديل الإعلامي الذي يمكن وسائل الإعلام التقليدية من فرض محتوياتها في الفضاء الرقمي فإن القيام بعملية اتصال واسعة الانتشار باتجاه مختلف الأجيال والفئات بما فيها الوسط التربوي من شأنها توعية المواطنين بخطورة الأخبار الكاذبة وما تنطوي عليه من خداع ومكر كما تقدم المؤشرات المساعدة على التعرف على هذه الأخبار.

موازاة مع ما تقدم فإنه يتعين أيضا الاستفادة من التجارب الحاصلة من أجل وضع ترسانة تشريعية مكيفة من شأنها التصدي لهذه الممارسة التي تسببت في تغيير مسارات سياسية حاسمة وفي ضرب استقرار بعض الدول.

إن بلادنا التي تدافع عن قيم الحرية و الانفتاح وحرية الإعلام شأنها في ذلك شأن الدول التي لها تقاليد ديمقراطية عريقة،لا يمكن أن تسمح بانتشار ظاهرة الأخبار الكاذبة بالنظر إلى الانحرافات الخطيرة التي تنجر عنها ومنها على الخصوص تعطيل الحريات والمكاسب الديمقراطية.

وعليه، فإن التصدي لهذا السم الذي يلوث المبادلات على شبكات التواصل الاجتماعي يمر عبر طريقتين:

الأولى توجد بين يدي محترفي الإعلام الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الالتزام بمحاربة هذه الظاهرة المرضية من خلال أدائهم الاحترافي و احترامهم لأخلاقيات المهنة.

الثانية تتمثل في مساهمة الأشخاص الذين يحملهم عادة الالتزام المدني والاجتماعي للتصرف بما يخدم المصلحة العامة ويتعلق الأمر تحديدا بالمواطنين.

ومع اقتراب الحملة الانتخابية الرئاسية فإن مهمة محترفي الإعلام ووسائل الاتصال لن تكون سهلة إذ لا ينتظر منهم فقط إنتاج معلومات دقيقة،موثوقة مستندة إلى مصدر وإنما عليهم أيضا عدم الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة التي حدث للبعض ومع الأسف أن ساهم في نقلها وتضخيمها.

إن الاحترافية تفرض على الجميع التقيد بقواعدها خدمة للمهنة نفسها وحفاظا على تماسك المجتمع.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.